بيان الوفد الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة في نيويورك

امام الدورة ٧٠ لأعمال اللجنة السادسة بالجمعية العامة

في النقاش العام للبند ٧٨ "تقرير لجنة القانون الدولي لأعمال الدورة ٦٨"

٢٦ أكتوبر ٢٠١٦

شكراً السيد الرئيس،

في البداية أود الأعراب عن الشكر لرئيس الدورة الحالية للجنة القانون الدولي السيد السفير Pedro Comissário Afonso على عرضه الوافي لتقرير اللجنة عن اعمال دورتها الثامنة والستين، وهي الدورة الأخيرة للجنة بتشكيلها الحالي، وفي هذا السياق يلزم توجيه الشكر لأعضاء اللجنة الحاليين، بمناسبة انتهاء ولايتهم بنهاية الدورة الحالية، وذلك على جهودهم الحثيثة خلال السنوات الخمس الأخيرة في العمل على تعزيز وتطوير القانون الدولي وتدوينه، كما نتطلع لمواصلة تلك الجهود المقدرة عقب إعادة تشكيل اللجنة هذا العام لتستمر في دورها المحوري نحو ترسيخ مبادئ سيادة القانون على المستوي الدولي.

كما لا يفوتني توجيه الشكر لأعضاء اللجنة على عقد جلسة خاصة في بداية الدورة الأخيرة لتأبين الراحل دكتور بطرس بطرس غالي، السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة، عرفاناً بدور الفقيد وإسهاماتها القيمة في مجال القانون الدولي، سواء أثناء توليه منصب السكرتير العام او ابان عضويته للجنة القانون الدولي خلال الفترة ١٩٧٩ – ١٩٩١.

السيد الرئيس

أن التكامل في الأدوار بين لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة يعد حجر الزاوية في دفع وتعزيز القانون الدولي، وبناء عليه فأن مصر ترحب بمقترح انعقاد الجزء الأول من الدورة السبعين للجنة القانون الدولي في نيويورك، ما من شأنه توفير فرصة مواتية للتشاور والتنسيق بين اللجنتين، هو ما سينعكس بصورة إيجابية على عملهما.

وفيما يخص الموضوعات المطروحة على اللجنة فأن اعتماد اللجنة في القراءة الثانية لمشروع ديباجة و١٨ مشروع مادة بشأن حماية الأشخاص في حالات الكوارث، مشفوعةً بالتعليقات عليها، يعد بمثابة

إنجازاً كبيراً، من شأنه الاسهام في تعزيز الحوار حول هذا الملف الهام المرتبط بإبعاد إنسانية تمس العديد من الدول، فقد ساهم المشروع في بلورة المبادئ الأساسية لحقوق الدول وواجبتها في حالات وقوع الكوارث، حيث يمكن الاستناد علي تلك المبادئ عند عقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية ذات الصلة، ما سيعزز من التعاون الدولي في مجابهة الكوارث، دون المساس بالمبادئ القانونية الراسخة المرتبطة بسيادة الدول، حيث تدعو مصر إلي إيلاء هذا المشروع الاهتمام المناسب ومناقشته في إطار اللجنة السادسة تمهيداً للتوافق حول بنوده واعتمادها من قبل الجمعية العامة.

نود أيضاً الترحيب باعتماد اللجنة في القراءة الأولى لمجموعة من ١٦ مشروع استنتاج بشأن تحديد القانون الدولي العرفي مشفوعةً بالتعليقات عليها، حيث يسهم هذا التحرك في توفير إرشادات عملية للمختصين بالقانون الدولي والمحاكم، بشأن كيفية تحديد قواعد القانون الدولي العرفي ومضمونها، وفي هذا السياق تشارك مصر العديد من الدول التي تؤكد على دور القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية الحكومية في وضع قواعد القانون الدولي العرفي، وبصفة خاصة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفها الكيان ذا التمثيل العالمي، مع التحفظ في التوسع في شمول مصادر القانون العرفي الدولي على الطروحات غير الرسمية سواء في الاطار الاكاديمي أو الكيانات غير الحكومية، أخذاً في الاعتبار الاختلافات الثقافية وتباين النظم القانونية بين الدول المختلفة.

وفيما يتعلق بموضوع "الجرائم ضد الإنسانية"، فأن التقدم المحرز من قبل اللجنة في نظر هذا الموضوع الهام أمر يستحق الإشادة، أملين أن تتمخض أعمال اللجنة عن صياغة مشروع اتفاقية تجرم تلك الأفعال وطنياً، وتعزز التعاون الدولي لمكافحتها، وتعمل على تعزيز محاسبة مرتكبيها، وفي هذا السياق تؤيد مصر المنهج العام الذي اتبعته اللجنة في صياغة مشاريع المواد الخمسة التي تم اعتمادها بصورة مؤقتة خلال دورتها، والتي تتماشى مع أهداف الاتفاقية المزمع صياغتها في هذا الشأن، أخذاً في الاعتبار الحاجة لمزيد من التداول حول بعض الموضوعات الخلافية حول الحصانات ومسئولية الأشخاص الاعتباريين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وفيما يخص اعتماد اللجنة في القراءة الأولى مجموعة من ١٣ مشروع استنتاج حول "الاتفاقيات اللاحقة والممارسات اللاحقة المرتبطة بتفسير المعاهدات" مشفوعةً بالتعليقات عليها، ترى مصر أن هذا الجهد يتكامل مع قواعد التفسير الواردة في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، بما سيساعد الدول على تفهم وتعريف التزاماتها التعاقدية في ظل الظروف والتطورات المختلفة.

نود أيضاً الإشادة بتناول اللجنة لموضوع "القواعد الآمرة" للمرة الأولى خلال هذه الدورة، واعتماد مشروعي استنتاج بصفة مؤقتة، أخذاً في الاعتبار المسائل المفاهيمية والسياق التاريخي المتعلق بهذا الموضوع، حيث نحث اللجنة على التعامل مع هذا الموضوع الهام بمقاربة شاملة تتضمن مراجعة كافة المصادر بما في ذلك ممارسات الدول وأحكام القضاء والمذاهب القانونية المختلفة، للخروج بتعريف متفق عليه لتلك القواعد، مع إدراج أمثلة توضيحية حول القواعد الآمرة في إطار القانون الدولي.

وحول موضوع "حماية الغلاف الجوي" نود الترحيب بالحوار بين اللجنة وعدد من العلماء بما يسهم في توضيح الجوانب العلمية للموضوع، كما نساند مشاريع المبادئ التوجيهية الخمسة التي اعتماداتها اللجنة حول التزامات الدول بمنع التلوث الجوي والتخفيف من تدهوره، أخذاً في الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالدول النامية، فضلاً عن مبدأ التحذير من التعديل الكبير والمتعمد في الغلاف الجوي، وفي ذات السياق فأن اعتماد لجنة الصياغة مشاريع مبادئ حول موضوع "حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة"، امر هام ومحل ترحيب، وذلك بمختلف الزوايا والتي تشمل التدابير الوقائية في مرحلة ما قبل النزاع، والمبادئ المنطبقة فيما بعد النزاع، ومبادئ حقوق الشعوب الاصلية، حيث ندعم مطالبة تلك المبادئ الدول باتخاذ تدابير فعالة لحماية البيئة اثناء النزاعات المسلحة، وكذا التخلص من مخلفات الحروب عقب انتهاء النزاعات، الحفاظ على البيئة الطبيعية للشعوب الاصلية.

وفيما يخص موضوع "التطبيق المؤقت للمعاهدات"، فأن اعتماد اللجنة لثماني مشاريع مبادئ، فضلاً عن بحث مبدأ توجيهي أخر حول القانون الداخلي ومراقبة التطبيق المؤقت لمعاهدة او لجزء منها، سيكون له اثراً إيجابياً في المساعدة على إدراك وتفهم الابعاد القانونية لتلك الآلية، كما أن مشاركة الدول في تجاربها المختلفة ذات الصلة مع اللجنة ستنعكس إيجاباً على صياغة اللجنة صياغة تلك المبادئ.

كما تدعم مصر قرار اللجنة إدراج موضوعين جديدين على برنامج عملها، وهما تسوية المنازعات الدولية التي تكون المنظمات الدولية طرفاً فيها، وخلافة الدول في مسئولية الدولة، حيث تقدر أن تلك الموضوعات تمثل نموذج إيجابي لتفاعل اللجنة مع الملفات المختلفة على الساحة الدولية، بهدف التعامل معها على نحو منهجي يسهم بصورة إيجابية في جسر الفجوات والتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

ختاماً فأن الدور الهام الذي تقوم به لجنة القانون الدولي يحتم عليها مراجعة أساليب عملها، والسعي لتطويرها بصورة مناسبة على نحو دوري، لضمان أفضل مردود وزيادة الفاعلية في إطار الموارد المتاحة، ومن ناحية أخرى فعلى الجمعية العامة التعامل بالجدية اللازمة مع مخرجات اللجنة، واتخاذ خطوات إيجابية إزاء مشاريع المواد المطروحة على اللجنة السادسة منذ سنوات عديدة في موضوعات مثل مسئولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً منذ عام ٢٠٠١، والحماية الدبلوماسية منذ عام ٢٠٠٦، وقانون المجاري المائية الجوفية منذ عام ٢٠٠٨،

نود أيضاً التأكيد على أهمية إصدار كافة الوثائق والمنشورات القانونية الصادرة عن اللجنة في توقيت مناسب وباللغات الست الرسمية المعتمدة بالأمم المتحدة، لما لذلك من أثر على إثراء وتعزيز المعرفة القانونية على المستوى الدولي، كما لا يفوتني الاعراب عن التقدير للدور الإيجابي الذي تقوم به إدارة التدوين في السكرتارية لخدماتها القيمة في دعم ومساندة عمل لجنة القانون الدولي.

شكراً سيدي الرئيس